# العبء العالمي للعنف المسلح لسنة ٢٠١١
## مواجهات قاتلة

**تتبنى** طبعة "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١ نهجاً متكاملاً لفهم أصول العنف المسلح ونتائجه. فالعنف المسلح المعاصر ذو أشكال متعددة. وأياً كان السياق، سياق الصراع أو انتفاض المتمردين أو عنف العصابات وأعمال القتل ذات الصلة بالإتجار بالمخدرات أو الجريمة المنظمة عبر الدول، فإن مئات الآلاف من الأشخاص يصابون بالأذى أو يفقدون حياتهم في كل عام، ويضطر عدد آخر لا يحصى إلى هجر بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية. ولا بد أن عدداً أكبر يعانون من أشكال مختلفة من العنف وهم باقون في أماكن سكنهم. مآس عديدة—من الأوبئة إلى الكوارث الطبيعية—تفتك بالناس، لكن العنف ذو طابع فريد لانطوائه على ايذاء البشر بعضهم لبعض عمداً.

التحليلات التقليدية تقوم على تجزئة العنف المسلح في كثير من الأحيان إلى فئات متمايزة بحسب سياق معين أو بحسب نوايا الجاني الأصلية. والفرقان المتمايزان الأكثر شيوعا هما بين العنف المُنظّم (جماعي) وبين عنف الأفراد (فردي)، وبين عنف الصراع (دوافع سياسية) وعنف الجريمة (دوافع اقتصادية). إن الغرض من هذين الفرقين هو معرفة مستوى التنظيم في أعمال العنف والدوافع وراءها. وتستخدم الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث في شتى أنحاء العالم هذين التصنيفين لتقييم مستويات العنف العامة أو التخطيط لبرامج وسياسات الحد من العنف. بيد أن هذين الفرقين يعطيان انطباعاً مضللاً مفاده أن أشكالاً وحوادث مختلفة من العنف تندرج في فئات مرتبة ومنفصلة تخضع لهذين التصنيفين.

طبعة "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١ تتحدى مثل هذا النوع من المقاربات المجزأة للعنف المسلح وتقدم لمحة عامة وبمنظور عالمي عن حالات "الموت" العنيف ضمن أشكال العنف المختلفة. وهي توفر أساساً صلداً لمزيد من صقل فهمنا وتعميقه للكيفية التي يتجلى فيها العنف ضمن سياقات متباينة، وللكيفية التي تتفاعل فيها أشكال حالات العنف المختلفة مع بعضها بعضاً، بدل اقتصار تحليلاتها حصراً على أشكال العنف المسلح في ميادين الصراع أو الإجرام أو بين الأفراد.

النتائج الرئيسية للتقرير هي:

- مقتل أكثر من ٥٢٦ ألف شخص كل عام نتيجة أعمال عنف مميتة. فكل حالة من بين عشر حالات من جميع حالات الموت العنيف المبلغ عنها عالمياً، تحدث فيما يسمى مسرح عمليات الصراع أو أبان أنشطة إرهابية، بينما تقع ٣٩٦ ألف حالة قتل عمدي كل عام.

- ثمانية وخمسون بلدا تبدي معدلات حالة موت عنيف أعلى من ١٠،٠ لكل ١٠٠ ألف نسمة. وتستأثر هذه البلدان بنحو الثلثين من جميع هذه الحالات. وكان السلفادور البلد الأكثر تضررا من أعمال العنف المميتة في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، تلاها العراق فجامايكا.

- نسبة جرائم القتل ذات الصلة بعصابات الإجرام أو بالجريمة المنظمة عالية بشكل ملحوظ في أمريكا الوسطى والجنوبية مقارنة مما هي عليه الحال في آسيا أو أوروبا. وتميل معدلات جرائم القتل المتصلة بالسلب أو السرقة الى الارتفاع في البلدان التي يتفاوت دخول أفرادها تفاوتاً كبيراً.

- نسبة جرائم القتل المتصلة بالشريك الحميم أو الأسرة تشكل نسبة كبيرة من جرائم القتل في بعض بلدان أوروبا وآسيا.

- عالميا، يتعرض ما يقرب من ٦٦ ألف امرأة إلى القتل العنيف كل عام، وهذا يمثل ١٧ في المائة تقريباً من مجموع جرائم القتل العمد.

- أعمال العنف المميتة ترتبط بشكل قوي بنتائج التنمية السلبية بطرق شتى، وتبدو مصاحبة لانخفاض مستويات الإنجاز الكلي للأهداف الإنمائية للألفية.

**صورة:** ضابط شرطة يدوّن ملاحظات إثر حادث قُتل فيه فرد من عصابة وجرح اثنان بعدما أردوا قتيلاً سائق حافلة رمياً بالرصاص في سان سلفادور، السلفادور، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. © لويس روميرو/ صورة AP

**الفصل الأول** (نهج متكامل للعنف المسلح) يبين المستويات المرتفعة لأعمال عنف العصابات في غواتيمالا والهندوراس، وأعمال الاقتصاص ما بعد الحرب في دول هشة مثل ليبيريا أو تيمور ليشتي، وأعمال عنف ما بعد الانتخابات في ساحل العاج أو كينيا، والمستويات العالية للجريمة في المناطق الحضرية في مدن مثل كينجستون أو ريو دي جانيرو. وهذا يبرهن بجلاء على ضبابية الخطوط الفاصلة بين الصراع المسلح وأعمال العنف الإجرامية. فاستهداف المسلحين والميليشيات والقوى الطائفية لغير المقاتلين في العراق منذ سنة ٢٠٠٣، قد يبدو عشوائيا للوهلة الأولى على سبيل المثال، إلا أن نظرة متمعنة لأنماط العنف الكامنة تفيد بأنه قد يكون لأعمال العنف، التي تبدو اعتباطية أو جنائية الطابع، أغراض سياسية أيضاً تتوافق وأهداف الجماعات المسلحة. كما تقترن أعمال العنف التي لا صلة لها بالصراع، في كثير من الأماكن، بالنشاط الإجرامي المنظم للغاية، أو بأشكال مختلفة من "العنف السياسي"، إما باستهداف المعارضين السياسيين أو المسؤولين الحكوميين (مثل رؤساء البلديات أو المدرسين أو ضباط الشرطة أو الصحافيين)، وإما بالسعي إلى التأثير على السياسات الحكومية وتعديلها عبر الإفساد أو استخدام القوة. وضمن هذه السياقات فإن عبارة "قتل" التي توحي في الظاهر إلى عنف جنائي وغير سياسي بين الأفراد ، تصبح عبارة مضللة قليلاً.

كثيراً ما تتسم أعمال عنف الجماعات الاجرامية المنظمة بتبعات سياسية أوسع، حتى لو كان دافعها الأساس الربح. فالأنشطة الإجرامية، كالإتجار في المخدرات أو السلع غير المشروعة الأخرى، تُستخدم أيضاً لتمويل جهود الحرب في بلدان مثل أفغانستان والبوسنة والهرسك وكولومبيا وليبريا. وكثيرا ما تصاحب عمليات هذه الجماعات، وخصوصا

الاتجار غير المشروع بالمخدرات، درجات مرتفعة من العنف، إذ أظهرت هذه الجماعات قدرة غير عادية على طمس الفروق الفاصلة بين العنف الإجرامي والعنف السياسي، كما يتبدى الأمر في حروب المخدرات في المكسيك وبقية دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي وبعض بلدان الأنديز. وعلى حين تخوض عصابات المخدرات المنظمة التي تشكل "كارتيل" معركة فيما بينها من أجل السيطرة على تدفق المخدرات، تعمل بلدان هذه الأقاليم على حشد جيوشها لتعزيز حروبها المتعثرة على المخدرات. ويتعاظم الإقرار بأن الإتجار غير المشروع بالمخدرات يهدد الأمن الدولي والإقليمي والوطني، فضلاً عن السلامة العامة.

هذه الخصائص المتكررة—من دوافع متعددة ومتزامنة ومتغيرة لجهات العنف الفاعلة، والترابط بين مختلف أشكال العنف—تقتضي ما هو أبعد من تصنيفات تحليلية بسيطة واستجابات تنص عليها السياسات. فهي تتطلب طرقاً جديدة لفهم العلاقات بين ما كان يعتبر في السابق أشكالاً متمايزة للعنف المسلح. وتقدم طبعة "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١ خارطة طريق أولية للقيام بذلك تحديداً.

**شكل رقم ٢–١٤** تصنيف العبء العالمي لحالات العنف المميتة

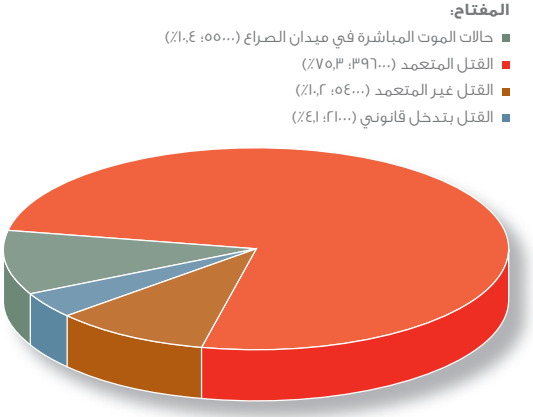


**المصدر:** قاعدة بيانات «العبء العالمي للعنف المسلح» لسنة ٢٠١١

## تصنيف حالات العنف المميت

إن كثافة أعمال القتل العنيف ودرجة تنظيمها توفران مؤشراً حاسماً على انعدام الأمن النسبي للدولة وسكانها. ومن منظور إحصائي تنزع حالات الموت العنيف الى أن تكون مسجلة بشكل أكثر انتظاماً من غيرها من الجرائم الأخرى ومن انتهاكات حقوق الإنسان. فاستناداً إلى بيانات حالات العنف المميت المستمدة من مصادر إدارية معتمدة في قطاعات دراسات العدالة الجنائية والصحة والصراع، يظهر **الفصل الثاني** (اتجاهات حالات العنف المميت وأنماطها) أن ٥٢٦ ألف شخص بالمعدل تعرضوا إلى عمليات قتل عنيف سنوياً بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩. وشمل هذا التقدير القتلى من المدنيين أثناء الصراع وقتلى المعارك وضحايا الإرهاب (أدرجت جميعها تحت حالات الموت المباشر في الصراع)، وحالات القتل المتعمد وغير المتعمد والتدخلات القانونية في المواضع التي لا صلة لها بالصراع (انظر شكل رقم ٢–١٤).

وإذ ترد أخبار ضحايا الحروب كثيراً في أجهزة الاعلام، إلا إن عددهم الفعلي هو أقل بكثير من عدد الذين قتلوا في العديد من البلدان التي لا تشهد في الظاهر صراعاً. فما يقرب من ثلاثة أرباع جميع حالات الموت العنيف هي نتيجة القتل المتعمد، بينما إن ١٠ في المائة تقريبا هي حالات الموت المباشر في ميدان الصراع. وهذا يترجم إلى ٣٩٦ ألف ضحية قتل متعمد و٥٥ الف حالة موت مباشر في ميدان الصراع. خريطة رقم ٢–١ تعرض لقطة من التوزيع العالمي لمعدلات حالات الموت المباشر في ميدان الصراع والقتل المتعمد لكل ١٠٠ ألف شخص.

ويقدر عدد من تعرضوا إلى موت عنيف نتيجة قتل غير متعمد لنحو ٥٤ ألف شخص (أكثر من ١٠ في المائة من جميع حالات الموت العنيف). أما الشريحة المتبقية—حالات القتل الناجمة عن تدخلات الانفاذ القانونية—فقد بلغت ما لا يقل عن ٢١ ألف ضحية في السنة، أو ٤ في المائة من جميع حالات الموت العنيف. معظم ما جاء في البيانات مستمد من أنظمة الإبلاغ عن الحوادث وقواعد بيانات، تتسم بالعادة بتقديرات متحفظة نظراً لإعطائها في كثير من الأحيان رقماً أقل من الحقيقي لعدد الضحايا في حالات معينة. وأسباب ذلك واضحة: إن جميع نظم البيانات تعتمد على نوعية الإبلاغ والقدرات المؤسسية لرصد الحوادث.

**خريطة رقم ٢-١** المعدل السنوي لحالات الموت العنيف لكل ١٠٠ ألف نسمة، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

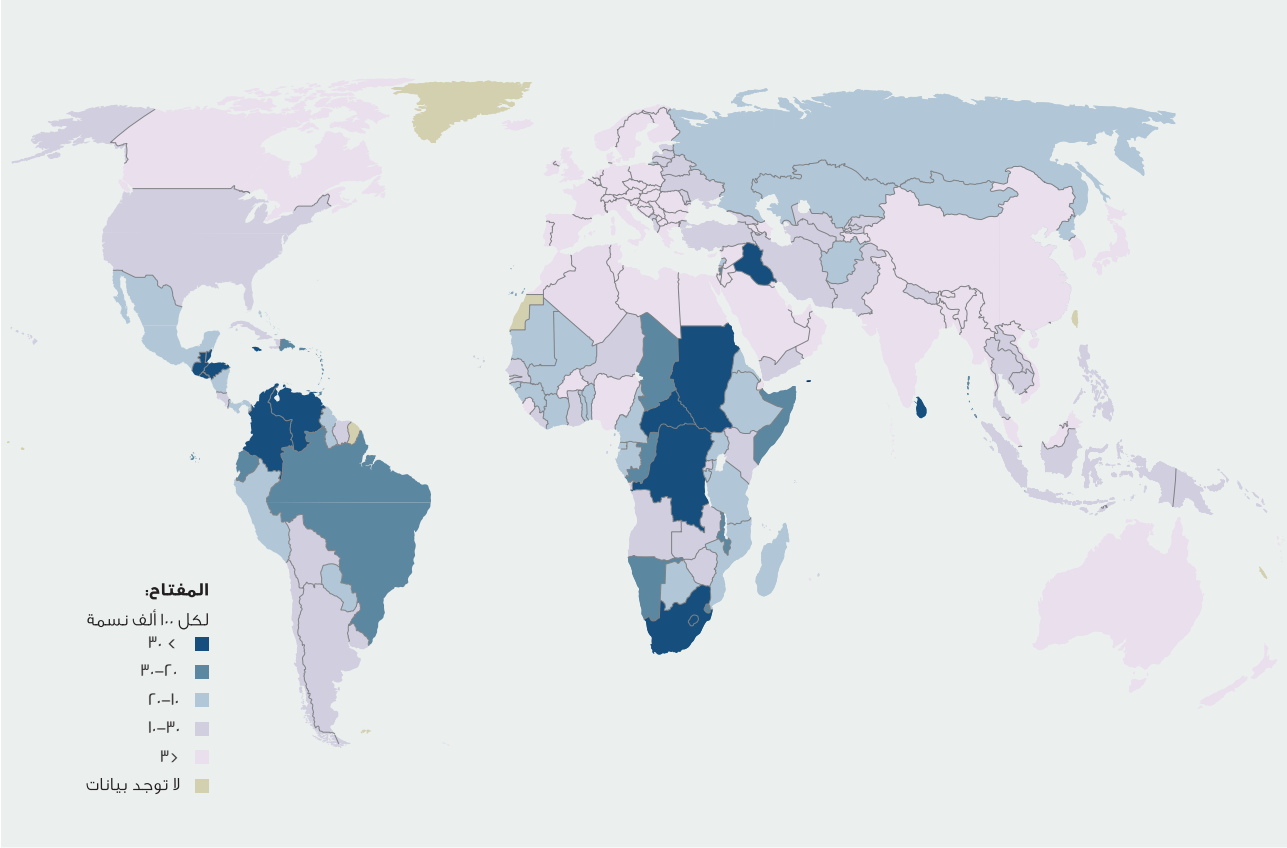


**المصدر:** قاعدة بيانات "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١

ويقدر عدد من تعرضوا إلى موت عنيف نتيجة قتل غير متعمد لنحو ٥٤ ألف شخص (أكثر من ١٠ في المائة من جميع حالات الموت العنيف). أما الشريحة المتبقية—حالات القتل الناجمة عن تدخلات الانفاذ القانونية—فقد بلغت ما لا يقل عن ٢١ ألف ضحية في السنة، أو ٤ في المائة من جميع حالات الموت العنيف. معظم ما جاء في البيانات مستمد من أنظمة الإبلاغ عن الحوادث وقواعد بيانات، تتسم بالعادة بتقديرات متحفظة نظراً لإعطائها في كثير من الأحيان رقماً أقل من الحقيقي لعدد الضحايا في حالات معينة. وأسباب ذلك واضحة: إن جميع نظم البيانات تعتمد على نوعية الإبلاغ والقدرات المؤسسية لرصد الحوادث.

تضع طبعة "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١ تحت المجهر الدول الـ٥٨ التي ترتفع فيها معدلات حالات الموت العنيف أكثر من ١٠ لكل ١٠٠ ألف نسمة (حالات الموت المباشر في الصراع وحالات القتل المتعمد معاً). وترى أن ربع بلاد العالم—الذي يشمل ١,٢ مليار شخص تقريباً أو نحو ١٨ في المائة من نسبة سكان العالم—يعرف معدلات عالية وعالية جدا من العنف المسلح، تقدر بحوالي ثلثي (٦٣ في المائة) جميع حالات الموت العنيف، إذ يتعرض نحو ٢٨٥ ألف شخص إلى حالة قتل عنيف سنوياً في هذه البلدان. ويعاني ١٤ بلداً منها معدلات حالات موت عنيف مرتفعة للغاية—أكثر من ٣٠ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص (انظر شكل رقم ٢-٣). وهذه البلدان الـ١٤ تشتمل

**شكل رقم ٢-٣ (تفصيل)** بلدان بمعدل حالات موت عنيف أعلى من ٣٠ حالة لكل ١٠٠ ألف نسمة في السنة، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

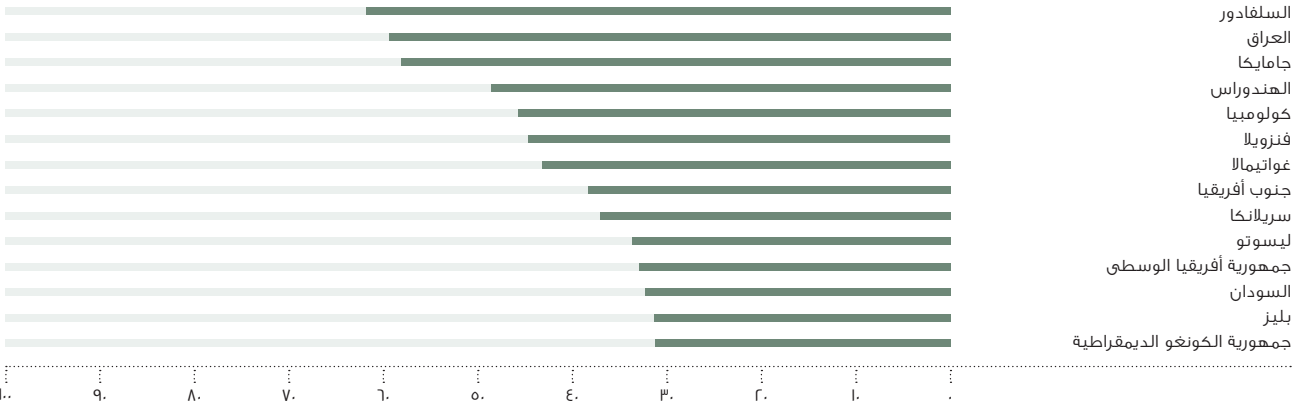


**المصدر:** قاعدة بيانات "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١

على ٤،٦ في المائة من نسبة سكان العالم وحصتها من حالات الموت العنيف تقترب من ١٢٤ ألف. وبعبارة أخرى، إن ٢٥ في المائة من حالات الموت العنيف تقع في ١٤ بلدا فقط، وهي موطن أقل من ٥ في المائة من سكان العالم. وسبع بلدان من هذه الـ١٤ في الأمريكيتين.

العنف المسلح، كما تظهره النتائج، يتمحور في مناطق بعينها وفي عدد صغير نسبياً من البلدان. فأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا الوسطى والجنوبية هي المناطق الأكثر تضررا بالعنف الدموي. أما على صعيد الدول فقد تحملت السلفادور أعلى معدل لحالات العنف المميت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، ثم يليها العراق فجامايكا.

حالات العنف المميت ليست موزعة بشكل غير متكافئ عبر الدول أو المناطق وحسب، بل كذلك الأمر داخل الدول نفسها. فعلى حين قد تتضرر بلديات أو مدن أو أحياء بعينها بالعنف الإجرامي والصراعات المسلحة أكثر من غيرها، تعرف أماكن أخرى سلاماً نسبياً. وإذا كان معدل حالات الموت العنيف في المكسيك قد بلغ في سنة ٢٠٠٩، ١٨.٤ لكل ١٠٠ ألف نسمة، فإن هذا المعدل بلغ، على سبيل المثال، في ولاية تشيهواهوا ١٠٨ لكل ١٠٠ ألف نسمة في العام نفسه. إن فهم سبب هذا التنوع على المستوى الأدنى من المستوى الوطني في حوادث أعمال العنف المسلح شرط أساسي لتصميم وإدارة برامج فعالة لمنع العنف والحد منه.

كما تقوم طبعة "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١ بتفصيل السياقات والمواضع التي تقع فيها جرائم القتل المتعمدة. وهي تتفحص الكيفية التي قد ينشأ فيها القتل المتعمد في سياق عمليات العنف التي تقترفها العصابات أو الجماعات الإجرامية المنظمة، أو جرائم الانفعال العاطفي العمدية أو غير المخطط لها التي ترتكب بحق الشريك الحميم أو بحق فرد في الأسرة، أو غيرها من الجرائم مثل السلب أو السرقة. يبحث **الفصل الثالث** (خصائص العنف المسلح) في اتجاهات وأنماط هذه الأشكال المختلفة لعنف القتل المتعمد في حالات ومواقع جغرافية متعددة.

مثل هذا التصنيف للبيانات مهم لأسباب تعلق بالسياسات والبرامج. فعلى حين تظهر، على سبيل المثال، بلدان في آسيا وأوروبا نسبة عالية نسبياً من جرائم قتل ذات صلة بالشريك الحميم أو العائلة (حوالي ٣٠ في المائة من مجموع جرائم القتل)، فإن معدلات جرائم القتل بشكل عام هي أقل بكثير من مثيلاتها في المناطق الأخرى، مثل الأمريكيتين. ورغم ذلك، فإن ارتفاع نسبة جرائم القتل ذات الصلة بالعائلة أو بالشريك الحميم في كثير من بلدان آسيا وأوروبا يؤكد أهمية تركيز البحوث والمبادرات المحلية للحد من العنف والوقاية منه صوب هذه الأنواع من العنف المميت. كما يكشف الفصل الثالث أن نسبة جرائم القتل المتعمد ذات الصلة بالعصابات أو الجريمة المنظمة، هي أعلى بكثير في بلدان أمريكا اللاتينية، ملاحظاً، في الوقت نفسه، الكيفية التي تنزع فيها معدلات جرائم القتل ذات

الصلة بالسلب أو السرقة الى أن تكون أعلى في البلدان التي تعرف قدراً أكبر من تفاوت في الدخل.

الأسلحة النارية تلعب دوراً هاماً في أعمال العنف القاتل. وبوسع النظرة الفاحصة لطرق استخدامها ودرجة تكرار ذلك في عمليات القتل أن تسلط الضوء على طرق لصقل مساعي منع العنف المسلح والحد منه وتركيزها. ويقدم الفصل الثالث استعرضاً لـ ١٠٤ بلدان تتوفر عنها بيانات دقيقة بهدف فك تشابكات العلاقات بين المعدلات العامة للقتل المتعمد ونسبة جرائم القتل المرتكبة بسلاح ناري. ليست جميع البلدان التي لديها معدلات مرتفعة في جرائم القتل ترتكب الجرائم فيها بسلاح ناري بنسبة عالية. ولكن أربعة أخماس (٧٨ في المائة) البلدان التي يجري فيها أكثر من ٧٠ في المائة من جرائم القتل بسلاح ناري تظهر معدلات قتل عالية غير متكافئة تقدر بـ ٢٠ لكل ١٠٠ ألف نسمة أو أكثر.

هذه النتائج وغيرها تشير إلى أن المجتمعات ذات النسب العالية من جرائم القتل التي تستخدم فيها الأسلحة النارية تعاني أيضا من معدلات عامة أعلى لحالات الموت العنيف. ويبين الفصل الثالث، إضافة إلى ذلك، أن الأسلحة النارية اخذت بشكل متزايد تحل محل السكاكين والأدوات غير الحادة، ذلك بوصفها السلاح المفضل لعصابات الشباب والجماعات الاجرامية المنظمة. هذا التحول مبعثه التوافر العام للأسلحة للمدنيين، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وتهريبها.

في **الفصل الرابع** (عندما تكون الضحية امرأة)، تسلط طبعة "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١ الضوء على "قتل الإناث" femicide—القتل المتعمد للمرأة. إن رصد اتجاهات قتل النساء وتفسيرها ينطويان على صعوبة بالغة بسبب ندرة البيانات. واستناداً إلى بيانات متفرقة، يعطي الفصل تقديراً متحفظاً مقداره ٦٦ ألف امرأة وفتاة في العالم يتعرضن إلى قتل عنيف سنوياً. ولئن يشكل الرجال النسبة الأكبر من ضحايا الموت العنيف، فإن قتل الإناث يقدر بنحو ١٧ في المائة من مجموع جرائم القتل المتعمد البالغة ٣٩٦ ألفاً.

وتعاني البلدان، التي تتميز بمعدلات جرائم قتل عالية نسبياً، في العادة، من ارتفاع معدلات قتل الإناث. ففي بلدان مثل السلفادور وغواتيمالا، لا يقتل أعداد كبيرة من الشباب الذكور فقط بل كذلك أعداد أعلى من النساء والفتيات. وفي الوقت نفسه تظهر عملية تفحص أعمق تقوم على المقارنة لنسب الضحايا من الذكور والإناث تنوعاً كبيراً. فاستعراض بيانات من ٨٣ بلداً يبين كيف أن نسبة ضحايا القتل من الإناث بالمقارنة مع الذكور في بلدان تندر فيها جرائم القتل نسبياً، كما هو الحال في النمسا أو اليابان أو النرويج أو سويسرا، هي أعلى في سياقات أخرى أكثر عنفاً. وبالفعل ففي البلدان التي تندر فيها جرائم القتل تقترب نسبة الضحايا من الإناث والذكور من ١ إلى ١. وعلى الطرف الآخر من الطيف، فإن معدل قتل الإناث في البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات جرائم القتل فيها، لا تشكل سوى جزء صغير من معدلات جرائم القتل التي تنال الذكور. هذا هو الحال في البرازيل وكولومبيا وبورتوريكو وفنزويلا، فالرجال أكثر عرضة فيها للموت من النساء بعشر مرات.

إن استخدام الأسلحة النارية أقل شيوعا في جرائم قتل الإناث منه في قتل الرجال، ولكن يبدو، كما هو الحال مع جرائم القتل بشكل عام، أن هناك علاقة بين معدلات قتل الإناث ونسبة قتل الإناث بواسطة أسلحة نارية؛ إن انخفاض معدلات قتل الإناث يتطابق في كثير من الأحيان مع انخفاض نسبة استخدام الأسلحة النارية.

## الحد من العنف المسلح، تمكين التنمية

طبعة "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١ تتناول بالدرس أيضا العلاقة المعقدة بين العنف المسلح والتنمية، إذ تبدي وكالات الاغاثة والحكومات في الوقت الحاضر قبولاً واسع النطاق بأن هناك علاقة بين ارتفاع مستويات العنف المسلح وهشاشة القدرات المؤسسية، وبأن هناك علاقة قوية بين انعدام الأمن والتخلف، فمن دون الأمن تتدهور التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. والبلدان التي تحظى فيها سيادة القانون باحترام أكبر—ومن ذلك نظم عدالة جنائية فعالة—تسجل بشكل عام مستويات أدنى من جرائم القتل المتعمد. كما أن هناك، في الوقت نفسه، صلة بين ارتفاع معدلات جرائم القتل، وارتفاع نسبة جرائم القتل المرتكبة بواسطة الأسلحة النارية، وانخفاض نسبة القضايا التي تحلها أجهزة تطبيق القانون. والبلدان التي تجمع مثل هذه العوامل، مثل السلفادور وجامايكا، معرضة إلى خطر الدخول في دوامة متزايدة من العنف والإفلات من العقاب.

**الفصل الخامس** (مزيد من العنف المسلح، قليل من التنمية) يقدم تحليلاً للعلاقة بين أعمال العنف المميت والتقدم التنموي بحسب قياس مؤشر التنمية البشرية (HDI) والأهداف الإنمائية للألفية (MDG). وتشير أبحاث "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١ إلى أن العنف المسلح يكبح التقدم التنموي. فالبلدان التي تسجل تحسناً في مؤشر التنمية البشرية هي التي تظهر أيضاً، على أغلب احتمال، مستويات منخفضة من أعمال العنف المميت. وبعبارة أخرى، ترتبط معدلات جرائم القتل، سلباً وبحد كبير، بالتغييرات في تصنيف مؤشر التنمية البشرية للبلد. غير أنه من الصعب تحديد ما إن كانت مستويات العنف تسبب انخفاضاً في النقاط المسجلة. بيانات الدول لـ٢٠٠٠–٢٠٠٩ تشير إلى أنه كلما ازداد التفاوت في الدخل ارتفعت معدلات جرائم القتل. والعكس صحيح أيضا: إن المجتمعات التي تعلن عن تفاوت أقل حدة في الدخل تكون مستويات أعمال العنف القاتل فيها أقل بكثير. هذه النتائج تؤكد وتتماشى مع مجموعة البحوث التي توصلت إلى أن ثمة علاقة قوية بين عدم المساواة في الدخل والإجرام العنيف.

وبنظرة إيجابية، ترى طبعة "العبء العالمي للعنف المسلح" لسنة ٢٠١١ أن تقليل حوادث العنف المسلح في بلد يتوافق مع تحسن الإداء في الأهداف الإنمائية للألفية. فارتفاع معدلات جرائم القتل المتعمد ترافقه مستويات عالية جداً من الفقر المدقع والجوع (الهدف ١)، وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية (الهدف ٢)، وارتفاع معدل وفيات الرضع ومعدلات ولادة المراهقات (الهدفان ٤ و٥)، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. كما وجدت العلاقة ذاتها بين الوفيات الناجمة مباشرة عن الصراع وتحقيق التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية. فالمعدلات المرتفعة لحالات الموت الناجم مباشرة عن الصراع ترتبط بارتفاع معدلات الفقر (تقاس بمن يعيشون على ما دون دولار في اليوم الواحد)، وانخفاض حصة المرأة في العمل مقابل أجر في القطاع غير الزراعي، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وانخفاض نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي، وأخيرا وليس آخرا، انخفاض مؤشر التنمية البشرية. هذه النتائج تكشف عن وجود طائفة واسعة من الصلات بين العنف المسلح ونتائج التنمية، وتمثل أساساً متيناً لإجراء مزيد من البحوث على المستويين المحلي والوطني.

**صورة:** نساء شردتهن الهجمات الاخيرة التي قام بها جيش الرب للمقاومة بالقرب من تامبورا، جنوب السودان، وهن بانتظار توزيع المساعدات في مايو/أيار ٢٠١٠ © تريفور سناب

إن احتواء حوادث العنف المسلح والحد منها يقتضي تشخيصاً سليماً لأسبابها وتبعاتها. وقام العديد من الحكومات المتضررة من مستويات عالية من العنف المسلح—علاوة على حكومات كثيرة غير متضررة—بالمبادرة لإنشاء نظم شاملة لرصد العنف المسلح. وتقدم مثل هذه "المراصد"، خصوصا حين تدار بالشراكة مع المجتمع المدني ومؤسسات بحثية موثوق بها، معلومات مهمة عن حجم أعمال العنف المميت وتوزيعها. فلا غنى عن هذه البيانات في فكّ العلاقات المعقدة بين العنف المسلح وعوامل مثل عدم المساواة والبطالة ووجود الأسواق غير المشروعة والفساد وضعف سيادة القانون والإفلات من العقاب. إن قدرة المجتمع الدولي والحكومات الوطنية والمحلية على تصميم سياسات وبرامج مناسبة لمنع العنف المسلح والحد منه تعتمد بشكل حاسم على فهم متكامل وشامل لتوزيع العنف المميت (وغير المميت) وديناميته في جميع أنحاء العالم.

## المختصرات:

| | |
|---|---|
| HDI | مؤشر التنمية البشرية |
| MDG | الأهداف الإنمائية للألفية |